التنوع الثقافي وبناء هوية جامعة عراقية
– رؤية تحليلية للحالة العراقية –

م.م. رؤى لؤي عبد الله
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية

ملخص البحث:

١- **هدف البحث:** يسعى البحث إلى الكشف عن العلاقة الجدلية بين التنوع الثقافي وبناء وحدة ثقافية عراقية جامعة.

٢- **موضوع وأهمية البحث :** تبرز أهمية البحث في مرحلة حساسة يمر بها المجتمع ، في زمن كثر فيه الجدل حول التنوع الثقافي وإمكانية بناء هوية وطنية جامعة تتفاعل فيها الثقافات العراقية الفرعية كافة، وقد دار موضوع البحث حول تحليل الظاهر ومعرفة التغيرات المؤثرة فيها في إطارها المحلي والإقليمي وما تشكله العولمة اليوم من متغير خارجي بات يؤثر في بنية المجتمعات التقليدية ومنها المجتمع العراقي ، حتى أصبح الجدل يتجه نحو التشكيك بقدرة المجتمع من صياغة وحدة مجتمعية في ظل تنوع ثقافي، وقد اثبت البحث إن الثقافة والشخصية العراقية على تفاعل مستمر خلال التاريخ وان التنوع الثقافي فيه عنصر تكامل ووحدة وإبداع.

٣- **منهج البحث:** اعتمد منهج البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي لتحليل الواقع الثقافي ألعرافي في ظل المتغيرات المؤثرة في بنيته الاجتماعية في المرحلة الحالية.

مفتاح البحث (التنوع الثقافي – الهوية)

المقدمة :

يعد موضوع الانتماءات الفرعية والهوية الثقافية الجامعة من التحديات التي تواجه مستقبل المجتمع العراقي، إذ تواجه الهوية الجامعة العراقية حاليًا، عوامل طاردة، من أبرزها تنامي المد الطائفي في العقلية السياسية العراقية، والذي يعد المهدد الأكبر للهوية الوطنية بصفتها بنية ومفهومًا في ذهنية الإنسان العراقي بعد الشحن القومي الذي عاشه العراق حتى ٢٠٠٣. لقد استطاعت الهوية الوطنية، كما هو معروف، وخلال عقود طويلة من تاريخ العراق الحديث والمعاصر، تعدى الحدود الصغرى في فهم خصوصيات الثقافات الفرعية للمجتمع العراقي، وكانت عابرة لقضايا كبرى. أما هدفها الأساس، فكان بناء قضية قومية كلية من قبل دولة لم تكن قادرة، بالرغم من كل الإمكانيات التي سخرتها لهذه القضية، على استيعاب حاجات الثقافات الفرعية في مجتمعها ولم تكن قادرة على صهرها في بوتقة الثقافة

الوطنية الجامعة، المعترفة بخصوصيات تركيبتها المجتمعية. إن إخفاق هذه السياسة هي التي أدت إلى تنامي هاجس التهميش عند الأقليات المتعايشة في بيئة اجتماعية وطبيعية واحدة. وقد ساعد على ذلك، وبدرجة كبيرة، الإخفاق الاقتصادي للدولة، بالرغم من ثرائها المادي، في بناء مستوى معيشي لائق للفرد والأسرة، فغياب رؤية تنموية فاعلة لهذه الأخيرة، وظروف الحروب التي خاضتها كانا كفيلان في إيقاظ مكامن الطائفية والعرقية في المجتمع العراقي، وكانا مسؤولان عن الفشل في رسم خريطة وطنية جامعة، وعن فشل عملية الاندماج الاجتماعي في العراق لتتسع دائرة التخندق الطائفي والمذهبي في هذا البلد.

أولا : الإطار العام والمدخل ألمفاهيمي للبحث

١- موضوع وأهمية وهدف البحث

١- موضوع البحث: لا شك إن التنوع الثقافي ظاهرة عالمية لا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو منها، ويعده خبراء التنمية البشرية بأنه عنصر قوة في المجتمع وفرصة مواتية للتنافس الخلاق من اجل الابتكار، والمجتمع العراقي واحد من المجتمعات التي تتميز بهذا التنوع، وقد عاش العراقيون الآلاف السنين جنبا إلى جنب يساهمون في بناء حضارتهم الإنسانية، لذا يكون الحديث عن الهوية الجامعة للعراقي هو تحصيل حاصل لهذا التعايش المجتمعي والاندماج الثقافي، الذي أنتج لنا الثقافة المشتركة والشخصية العراقية، ومن هنا فان كلمة مكونات قد لا تكون صائبة في الدرج على تناولها ، لان العراقي هو العراقي سواء كان عربيا أم كرديا أم تركمانيا أم آشوريا، كذلك إن كان مسلما أم مسيحيا أو صابئيا أو ايزديا، لذا فن البحث يعالج الموضوع من وجهة نظر انثروبولوجية، كون عناصر الثقافة العراقية مشتركة في مصادرها.

٢- أهمية البحث:

إن العلاقة بين العقلية الطائفية لدى النخب السياسية والاندماج الاجتماعي لا تزال تشكل معوقًا حقيقيًا يقف دون تحقيق اندماج وطني يرسم معالم هوية جامعة تضم الاثنيات في المجتمع العراقي كما عملت على بنائها الدولة الحديثة منذ ١٩٢١. فما أن أصابت الفوضى هذا المجتمع، هذا الأمر يتصل بكارزيمات البناء الاجتماعي العراقي فشواهد التاريخ تذكرنا بذلك فهو قادر على استيعاب الصدمة ثم استيعاب التغيرات الناتجة عنها(وهنا الصدمة نقصد بها الانقسام الطائفي والعرقي والديني التي سرعان ما يستوعب الإنسان من كل الطوائف لأثار التغير الحاصل ليسير نحو إعادة التوازن ومن ثم الاستقرار ونقصد بالاستقرار الإحساس بتفضيل الهوية الوطنية على كل الفرعيات المنتعشة حاليا، وفي هذا الجانب تظهر حاجة المنهج الوظيفي هنا تحديدا. العلة الأساس في ما أصاب العراق اليوم، تكمن في بنية عقلية نظام السياسي لم يستطيع إن يعالج قضية الطائفية وفق برنامج تنموي

وثقافي يضع لكل طائفة مكانة مميزة في المجتمع بحيث تكون المواطنة معيارًا للانتماء للوطن. تفهم الهوية الوطنية الانتماء إلى العراق كوطن أولا لتكون العلاقة هنا تعاقدية بين الحكومة والشعب على أساس القانون والمواطنة مع احترام الفرعيات الثقافية (كقيم وخصوصيات)، وان آلية التعامل معها مرتبطة بالسلطة ومدى قدرتها من تطبيق القانون على وفق قيم المجتمع العليا وليس إن تكون الجماعة تتخلى عن خصوصياتها ولكن كل الجماعات ينبغي إن تكون إمام القانون واحد، وهنا تفسر حيادية الجماعية وليس دعوة مثالية أو أفلاطونية وهي مسالة فيها صعوبة ولكن بالعدالة تستطيع إن تنشأ حضارات وأمم يتطلب الأمر إن تتخلى في هذا السياق إن يكون التخلي وليس التنازل ، والتخلي هنا يعني الاعتدال والاعتدال ليس معناه الوسطية إنما الفضيلة جماعة ما عن مواقفها لجماعة أخرى بحيث تكون ذهنيتها متسقة مع ذهنية الجماعة الأخرى أو العكس ومسالة كهذه لا يمكن بلوغها بسهولة تحت ظروف الريبة والشك، وتؤثر بنية عقلية كل جماعة أثنية، وهنا الاثنيات سواء دينية أو عرقية يمكن إن يجمعها شعور مشترك كما كان العراق منذ زمن بعيد ولاسيما منذ قيام الدولة الوطنية العراقية عام ١٩٢١)

٣-هدف البحث: يسعى البحث إلى الكشف عن العلاقة الجدلية بين التنوع الثقافي وبناء وحدة ثقافية عراقية جامعة.

٤-منهج البحث: اعتمد منهج البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي لتحليل الواقع الثقافي العرافي في ظل المتغيرات المؤثرة في بنيته الاجتماعية في المرحلة الحالية.

ثانيا: مدخل مفاهيمي: الثقافة وفروعها

الثقافة الكلية للمجتمع كل مركب يجمع كل عادات وتقاليد المجمع ووسائله الإنتاجية من مهارات وتكنولوجيا تظهر بخطها العريض يتعامل معها الجميع تحت إطار الهوية الوطنية أو الثقافية الجامعة وهو ما تمثله الاثنيات أو الأقليات المخلفة للثقافة الكلية ولغتها وهي في المجتمع العراقي الثقافة العربية إما الثقافة الفرعية فبمكن تفصيلها كالأتي ، ترجع مفردة فرعية إلى الأصل اللغوي (فرع) ولذلك قيل فرع: فرع كل شيء: أعلاه والجمع والفرع لا يكسر على غير ذلك. أما اصطلاحًا فتشير الثقافة الفرعية إلى أسلوب الحياة وطريقة العيش والتفكير لأقلية قومية أو عرقية أو دينية أو أثنولوجية تعيش وسط مجتمع كبير وتتعلق الثقافة الفرعية بطبقة أو شريحة أو فئة اجتماعية تختلف بصفاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن أبناء المجتمع الكبير[١] وينبغي إدراك أن الشكل المثالي للتجانس الثقافي- إن صح التعبير- ينعكس في وجود العموميات الثقافية بشكل يفوق الخصوصيات، فكلما زادت الثقافات الفرعية وجماعات الأقلية بالمجتمع، فإن ذلك قد يقلل من تماسكه، وتظهر هذه المشكلة بوضوح عند التخطيط للتغيير بالمجتمع إذ يتطلب ذلك جهدًا كبيرًا لدفع هذه

الجماعات الفرعية وانخراطها في فلك المجتمع الكبير، وقد يتطلب ذلك إعداد مجموعة من البرامج المنفصلة التي تلائم كل الثقافات الفرعية [٢].

ثالثا: التغير الثقافي في المجتمع العراقي وانعكاسه على فرعيات الثقافة العراقية

التغير الثقافي هو التحول في جوانب الثقافة الاجتماعي والمادي إي هو شامل أكثر من التغير الاجتماعي الذي يشمل الجانب الاجتماعي فقط .[٣] ولا شك إن التغير الثقافي التي مر به المجتمعات النامية أو التقليدية في زمن العولمة قد اثأر كثير من المسائل الخاصة بحقوق الأقليات ما اثأر كثير من المشكلات السياسية والثقافية فيه ومنا المشكلات في المجتمع العراقي ما يتطلب وعيا ثقافيا جامعا بحيثيات ذلك وهو ما يعانيه المجتمع العراقي في المرحلة الحالية بعد انفراط مركزية الدولة بعد ٢٠٠٣. ما جعل التطرق إلى مفهوم الاثنية وارتباطها بالثقافة العراقية الجامعة مسألة ضرورية في هذه الأطروحة ، وفي إطار الحديث عن المفهوم ، يقول ماكس فيبر(إن الجماعة الاثنية اسم جامع لا حاجة ماسة إليه البتة من اجل كل بحث دقيق في المعنى الفعلي للكلمة)، وعلى الرغم من إن هذا المفهوم لا يبدو لتعبير عن وحدة الموضوع شبهة وهشًا، فقد تحول من حيث كونه اسمًا، إلى جزء مركزي من جدل سياسي. وعلى هذا فلابد إن يكون قد جعل على نحو ما، مما تمس الحاجة إليه وهذا أيضا لابد إن يكون من الممكن تميز مفهوم الاثنية عن المقولات الأُخرى، مثلما يمكن تمييز طائفة أو رتبة حرفة عن الدين أو اللغة بالمعنى الاقتصادي .وفي هذا الشأن يقرر (غانشر) بصفة أساسية، انه لابد للتجانس الاثني بين البشر ان يشير على الدوام إلى وجود عناصر من مجتمع الاصل ومجتمع الثقافة. فالأثنية أو الاثنيات تمثل كيف ما كان تعريفها حقبة اجتماعية بديهية قبلية لم يكتشفها العلم إلا فيما بعد. وهذا يعني من النظرة العملية، ان العوامل الأصلية كالأصل واللغة والدين ولون البشرة والتقاليد (من الثياب إلى وصفات الطبخ أو التبعية لرقعة من الأرض، عائمة، غير محددة بموجب القانون الدولي) ، وقد دخلت الاثنيات، من جراء ارتباطها بموقع معين، ومن ثم رسم الحدود للمجموعات الاثنية في طور تبدل دائما. ويستطيع الأعضاء ان يحددوا مشاركتهم بأنفسهم بدرجة كبيرة. ومن اجل ذلك يعد الانتساب إلى أثنية معينة شأنًا ذاتيًا، أو كما يعبر عن ذلك كوهين يستطيع الناس ان يتصوروا أنفسهم وقد دخلوا في طور الفروق.

رابعا : التنوع الثقافي الخلاق وبناء المجتمع الموحد

١-التنوع الثقافي في المجتمع التقليدي

انتهى الرأي الذي كان يحصر الانثروبولوجيا في المجتمعات البسيطة أو البدائية منذ التحول المعرفي الانثروبولوجي نحو الدراسات الحضرية خلال ستينيات القرن الماضي ، لذا تسعى هذه الورقة إلى تجاوز تاريخ المعرفة التراكمية لتنتقل إلى حقبة جديدة من التغيرات

التي لم تافها المجتمعات الإنسانية في تاريخها الطويل وبروز متغيرات سياسية وثقافية مؤثرة في ذلك وقد كان ظهور الدولة القومية التي تؤكد على الروابط القومية بين أبناء المجتمع العراقي من خلال خطاب قومي بلغة الأغلبية ، وهذا ما دأب عليه الحكم الشمولي الذي يقوده العسكر ، هو ما كان يجري في المجتمع العراقي منذ سنة ١٩٥٨اي بعد ثورة ١٤ تموز واستمر الحكم المركزي البطريكي حتى سن ٢٠٠٣، ولاشك ان هذا النظام استطاع من بناء الدولة ولكنه فشل في إدارة التنوع الثقافي، وهي تمثل إشكالية هذه النظم التي بلورة هوية ثقافية جامعة لكن تحت حكم بطركي، إلا ان بعد عام ١٩٨٩، دخل متغير سياسي جديد على نطاق العالم، إذ انتقل المجتمع الإنساني إلى حقبة جديدة من التطور باتجاه العولمة وبلورة نظريات جديدة تطرح رؤية قيام نظام دولي ، وهو ما جاء في أطروحة فرانسيس فوكياما عام ١٩٩٠ ، نهاية التاريخ ، ثم جاء ت أطروحة هنتغتون عام ١٩٩٥ عن صدام الحضارات وغيرهما من النظريات التي أعطت و تعطي تصوراتها عن الأفاق المستقبلية لحركة التأريخ، وقد انعكس ذلك على كثير المجتمعات النامية ولاسيما المجتمع العراقي ، إذ كان سقط النظام السياسي فيه ،بداية ظهور ادوار أو عالي صوت الاثنيات الثقافية تحت غطاء المضلومية التي اعتبرت بسبب ذلك النظام الشمولي، لكن الأمر لم يكن مجرد حقوق أو غيرها إنما اتخذ شكلا أخر من المحاصصة السياسية استفاد منها نفر ضئيل والغالبية كانت خارج إطار اللعبة إلا في مجال وظيفتها لتحقيق الاصطفافات العرقية والطائفية، لكن الأمر لم يستمر طويلا فالوعي الشعبي نبه لتك الهبة وبات المجتمع اليوم يتحدث عن الهوية الثقافية الجامعة وإلغاء المحاصصة السياسية التي سوق لها الساسة . وفي هذا السياق لا يمكن فصل الانثروبولوجيا عن المساهمة في تفسير ذلك بل إن الانثروبولوجيا نجدها في صميم كل هذه النظريات ، تعمل بمنهجية متجددة على وضع تصور نظري انثروبولوجي يكون متفاعلا مع حركة التطور الحضاري وفهم تداعيات المرحلة الحالية في المجتمع العراقي واستشرافها المستقبلي.

٢-التنوع الثقافي في مجتمع معولم

هناك مقولة عن العلاقة الترابطية بين الثقافة والعولمة تقول (العولمة في قلب الثقافة الحديثة وتقع الممارسات الثقافية في القلب من العولمة)[٤]، وعلى الرغم من عمومية كلا المفهومين إلا إن دراسة السلوك الاجتماعي على المستوى العالمي بات حالة متفاعلة في نظر كثير من الانثروبولوجين المحدثين، ومثال ذلك يظهر في تقرير (مالكوم ووترز) من خلال التأكيد بان التبادلات المادية تجعل الأمر محليًا، والتبادلات السياسية تدوله، والتبادلات الرمزية تعولمه، ويترتب على ذلك أن عولمة المجتمع الإنساني تتوقف على مدى فعالية العلاقات الثقافية بالنسبة إلى الترتيبات الاقتصادية والسياسية [٥]، والواقع الذي تصنعه

الثورة المعلوماتية يؤشر على إن إمكانية استيعابه أضحت ممكنة لدى الأجيال الحديثة ، وان ذلك لا يخرج عن نطاق متغيرات أخرى باتت مؤثرة في حياة الإنسان المعاصر أخذت تتجلى في البعد الاقتصادي للعولمة حينما أصبحنا نلمس ذلك في الأسواق النامية وفي حركة شركات متعددة الجنسية وصولا للاستعمال الواسع للتقنيات في المنازل مما أتاح للجميع فرص الاطلاع على تجارب الغير في الوقت الذي زادت فيه مداخيل الإفراد والأسر ليس لتلبية حاجة معيشية أو لتحسينها بقدر ما تكون لغرض خلق القدرة الشرائية لشراء تلك التقنيات وبالتالي تدفق الأموال إلى الشركات العالمية إي بدون تلك الزيادة النقدية للإفراد والأسر يصعب الوصول إلى تلك الوسائل، وعندئذ يكون الوصول إلى أهداف العولمة الثقافية مستحيلا أو شبه مستحيل ، وفي هذا المجال أخذت العولمة الاقتصادية تلامس البنى الثقافية والاجتماعية لمختلف المجتمعات الإنسانية، وقد انتقل المجتمع النامي سريعا ومنه العربي والإسلامي إلى حقبة جديدة من الاتصال بالعالم . وعليه ينبغي النظر إلى توجهات الانثروبولوجيا الحديثة وفق التغيرات الثقافية الجارية اليوم بتأثير وسائل الاتصال الحديثة وتدفق المعرفة المعلوماتية إلى الإنسان حيثما يكون ، إذ تعدت الحدود الدولية وألغت المحلية من ريف وحضر واتسع نطاق التفاعل الثقافي مع معطيات التغير الجاري في كل مناحي الحياة ابتداءً من إعداد وجبات الطعام على أسس منقولة عبر شاشات التلفاز إلى تصميم الأزياء إلى الترابط الاجتماعي بين البشر بثقافاتهم المختلفة إلى إن أصبح الشباب متجه بأفكاره الجديدة عابرا للاثنيات والمناطقية ليلامس حاجاته الآنية بوعي اجتماعي فاق وعي الآباء والأجداد المنشغلين بالماضي أكثر من الحاضر والمستقبل، الأمر الذي بات يتطلب صياغة فرضيات علمية جديدة ورؤى متجددة في مجال الانثروبولوجيا قادرة على تفسير ذلك مستندة إلى تراكمها المعرفي وليس الغائه،وتعطي رؤية حديثة ملامسة للواقع ومتوغلة فيه ميدانيا بوسائل تطبيقية تفوق تلك الوسائل التي كان الباحث الانثروبولوجي يصرف الوقت والجهد في مجتمع محلي واضح المعالم والحدود إلى واقع اجتماعي معولم تظهر فيه المشتركات ولاسيما في مجال الاستعمال التقني وتترابط العلاقات الاجتماعية بين مناطقه المترامية الإطراف ، الأمر الذي يفترض إن يكون فيه الباحث الانثروبولوجي قادرا بفضل الوسائل الاتصالية المختلفة وفهمه للتحولات والاجتماعية المرافقة لها، إن يطوي المكان ويختصر القرون بساعات من خلال مقصورات الطائرات الحديثة عابرة القارات ووسائل الاتصال كالانترنيت والموبايل بثوان معدودة. ويمكن ربط موضوع الدراسة الحالية بهذا الاتجاه النظري، إذ ان العولمة القادمة الينا على الرغم من نظرتها الثقافية الشمولية إلا أنها اذكت نزعة الاثنيات ضمن اتجاه أيدلوجي عالمي تحت عباءة حقوق الإنسان للأقليات أو الاثنيات في المجتمع الواحد ،والذي يحصل اليوم في العراق وغيره يجري تحت هذا الترويج

السياسي تحت ظل النظام العالمي الجديد، وهنا لابد للانثروبولوجيا ان يكون حضورها في وصف وتحليل تبعات واثأر ذلك وارتباطها بموضوع الدراسة الحالية يمكن ان يدخل ضمن الاتجاه النظري السياسي للدراسة إلى جانب المدخل الثقافي والمدخل الاجتماعي وغيره موجهات للدراسة النظرية. وهو ما تم تسويقه في المجتمع العراقي تحت شعار حقوق الأقليات في زمن يحتاج إلى بناء مجتمع مدني يجمع الكل، وهذا ما روج له نظريا وفشل تطبيقه فعليا وهو جوهر ما نريد توضيح أثاره ومدى قدرة مكازيمات المجتمع العراقي من الخروج منه.

خامسا: التنوع الثقافي سبيل إلى التعايش السلمي في العراق (مدينة بغداد أنموذجا)

يمكن القول ان ثمة أسبابا شخصية وعلمية قد تفاعلت مع بعضها البعض للخوض في موضوع الدراسة، على المستوى الشخصي لمست من خلال المعايشة المباشرة لإحداث وظروف مرت بها مدينة بغداد بعد سنة ٢٠٠٣ وتحديدا في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧عندما كان النزاع الطائفي على أشده ومازالت تثر في المشهد الاجتماعي العراقي بشكل عام ومدينة بغداد بشكل خاص، ما جعل الظاهرة تفرض نفسها عليه فرضا لمعرفة وتفسير الحالة التي يمر بها العراق في المرحلة الحالية. إما الأسباب العلمية فتتركز في أهمية الموضوع والحاجة إلى النزول إلى قاع المجتمع ومعرفة المواقف الحقيقية للسكان من التنوع الثقافي وما يشهده مجتمع بغداد من صراع سياسي ،أصله على الهوية، إزاء ذلك لابد من فهم موقف الإفراد والجماعات التي لا تنتمي إلى أيدلوجية سياسية أو دينية، بصفتهم مواطنين يمثلون الغالبية السكانية وهم لا يحملون أو يملكون السلاح أو اذرع القوة، وهم قوة فاعلة إذا ما كان يؤمنون بالمواطنة والتعايش السلمي رافضين بعض البرامج السياسي سواء تلك التي تمتلك رؤية أو فكرة أيدلوجية أو الساعين لتحقيق مآرب مادية أو جهوية على حساب الأغلبية. واختيار مدينة بغداد جاء تبعا لذلك باعتباره مجالا جغرافيا يعيش فيه السنة والشيعة والأكراد والصابئة والمسحيين. وهذا المجال مشجع جدا لتقديم رؤية موضوعية ، باعتبار مدينة بغداد مجتمعا عاما وبداخله مجتمعات محلية تلعب انساق كل مجتمع فيه ادوار وظيفية قد تكون عامل تماسك كل جماعة فيها.

إن أهمية الهوية والانتماء هما عمليتان ديناميتان وان هذه الحدود متحركة قابلة للتغييرات التي قد تظهر أحيانا ، وقد تختفي في أحيان أخرى ، الأمر الذي يؤشر إلى إن الهوية تملك القدرة على التحرك، ويمكن إن تتغير بحسب السياق السياسي والاجتماعي . ويذهب مناصرو فكرة الخيار العقلاني إلى ابعد من ذلك ، فيرون إن الفرد يمكن إن يختار الانتماء أو عدم الانتماء إلى أية جماعة ، لا بل هناك من يعتقد إن الفرد يمكن إن يغير هويته، أو يمكنه إن ينتمي إلى عدد من الهويات في الوقت نفسه ،وذلك من منطلق إن

الناس يكيّفون أفعالهم بحسب السياق والظروف لذلك فان التركيز على إحداها، أو بروزها على حساب الهويات الأخرى ، يمكن إن يتغير حسب السياق والظروف ، وهذا يعني إن الحدود بين الجماعات، وخصوصا الحدود الثقافية ،تتشكل ويعاد صياغتها وتتطور ويتغير موضعها ، ونحن نعتقد إن هذه الآراء تبالغ في التأكيد على مرونة الحدود وإمكانية الخيار بين بدائل للاعتبارات التالية :

١-إن التغير الثقافي ليس كافيا لتغيير الانتماءات وخصوصا على مستوى الجماعات ، وهناك حالات كثيرة تثبت إن التأثر الثقافي يشكل سببا في تعزيز الانتماءات ، فضلا عن حالات التثاقف العدائي .

٢-يجد تحويل الانتماء القومي أو الاثني نفسه مكبلا بالقيود البنيوية التي تنتج سياسة النظام ، وتؤدي إلى قيام حدود اجتماعية صلبة ثابتة أو شبة ثابتة وخصوصا في حالات الصراع .

٣-إن تحويل انتماء الفرد لا يعتمد على رغبته وقراراته وإنما يعتمد أيضا على الآخر أي الجماعة التي يرغب في الانتماء إليها ، إما بسبب خوفها من ضياع هويتها الخاصة بها والمميزة لها ، وإما من اجل المحافظة على امتيازات خاصة في توزيع موارد المجتمع .

٤-أثبت التاريخ إن الهوية القومية والهوية الثانية قادرتان على المراوغة والتملص من الضغوط وأنهما قابلتان للصمود والاستمرار على المدى البعيد .

سادسا: الحاجة إلى قيم مواطنة

تعد الحاجة المعاصرة إلى الموطنة بوصفها شعورا وجدانيا حاجة ماسة في المجتمع العراقي على وجه التحديد لأنها تمثل واحدة من أهم ثلاثة ركائز والتي تقوم عليها الديمقراطية التي أتيحت الفرصة إلى قيامها في المجتمع العراقي اليوم بعد التغيرات الاجتماعية والسياسية التي برزت بعد سقوط الدولة العراقية الحديثة في ٢٠١٧/٤/٩ فضلا عن حقوق الإنسأن وحرياته ومؤسسات المجتمع المدني، والعلاقة بين المواطنة والهوية هي عملية التعزيز السياسي والقانوني لدور الفرد في المشاركه الفاعلة في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي. إذ إن هنالك نمطا من التوافق أو التطابق بين الهوية الاجتماعية العامة (الوطنية) التي تقوم على مجموعة من الأسس السياسية و القانونية، وبين الانتماء الجغرافي لمجتمع ما (المواطنة). بغض النظر عن الانتماءات الفرعية الأخرى لفرد في الحياة الاجتماعية كالانتماءات الاثنية أو الدينية أو غير ذلك من السمات الانثروبولوجية التي تتميز بها أشكال الهوية الاجتماعية لأفراد المجتمع أو للجماعات الاجتماعية التي يتألف منها البنا الاجتماعي، و بما أن انتما المجتمع العراقي إلى نظام العولمة أو الاندراج فيه بات امرأ محسوما لا يعيقه سوى عامل الوقت لذا إن التعامل مع العولمة يتطلب الوعي بأهمية معرفة وأدراك تأثيراتها السلبية والإيجابية على الحياة

الاجتماعية في المجتمع العراقي إذ أن العولمة هي عملية توحيد واندماج للمجتمعات الإنسانية تتسم بضرورة التعايش بين هذه المجتمعات وكذلك بضرورة التعايش بين أفراده من خلال تحقيق المواطنة العالمية فهل توثر العولمة في المواطنة أن وجدت لدى أفراد المجتمع في العراق؟ بوصفهم أفرادا وجماعات؟ وهل تؤثر الانتماءات الفردية والاجتماعية من خلال مجموعة الانتماءات التي تتميز بها السمات الانثروبولوجية التي تتسم بها الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع؟ وهل تؤثر هذه الانتماءات على المواطنة؟ وهل يمكن أن تكون هنالك علاقة من نوع معين بين العولمة والهوية الثقافية أو الدينية غير علاقة السلب أو الفقدان؟ وهل يمكن أن تقوم علاقة بين العولمة و الهوية المجتمعية أو غيرها من أنماط الهويات؟ وهل للمواطنة دور في الحفاظ أو فقدان الهوية الثقافية أو الدينية للمجتمعات الإسلامية والعربية والمجتمع العراقي منها على وجه التحديد؟ هل تهدد العولمة اليوم الهوية والمواطنة على حد سواء؟ [٦]،لذا ستكون الدراسة في مناطق التوتر والتنازع في مدينة بغداد.وإذا كان العراق بلدا متنوعا ومتعددا سياسيا وقوميا ودينيا وعشائريا،فمن الافضل والانسب والاصلح للعراق دولة وشعبا ان يتبنى هوية سياسية واحده ، هي الهوية الوطنية القائمة على أساس ومعيار سياسي لا قومي ولا ديني وهو معيار المواطنة ، وهو ما فعله الدستور العراقي الدائم في المادة (١٨)، وهو ما سارعليه قبل ذلك قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية المادة (١١) واعتماد وتبني الهوية الوطنية والتأكيد على تفوقها على الهويات الاخرى لا يلغي أو يتجاهل الهويات انما ستتميز الهوية الوطنية عنها بكونها سياسية والاخرى غير سياسية . وفي هذا الاطار لم يتناس مشرعو الدستور العراقي الدائم الاشارة الى ان هوية العراق القومية هي الهوية التعددية المادة (١٤) وهو ما يمثل امتدادا لما سطره قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية المادة (٧) ومخالفة لكل الدساتير العراقية التي نصت على ان هوية العراق القومية هي الهوية العربية. واعترف الدستور العراقي الدائم بالاسلام باعتباره الهوية الدينية للدولة العراقية المادة (٢) ، ولم يغفل الدستور العراقي الدائم التأكيد على الهوية المجتمعية التي تمثلها القبائل والعشائر العراقية والاهتمام وبشؤون ، وبما يتناسب مع الدين والقانون المادة، وبين لنا ذلك توفر القناعة لدى القوى السياسية والنخب الثقافية والكوادر العلمية والمعرفية بأن طريق بناء الدولة يمر عبر بوابة الهوية الوطنية الواحدة ، واذا كانت هذه الهوية تعاني من أزمة فيجب العمل جميعا وبروح الفريق الواحد على بناء هوية سياسية مشتركة يمكن ان تجمع العراقيين وتؤسس الوحدة الوطنية، وذلك بتقديرنا لن يتم الا برفض إي انتماء . [٨]

يستدعي هذا المأزق ضرورة قيام الدولة المدنية في العراق، في المقام الأول، من أجل حل الإشكالية التاريخية لمأزق الدولة العراقية منذ تأسيسها، خاصة فشلها في إقامة نظام

ديمقراطي حقيقي، وتحقيق مبادئ المواطنة والمساواة والعدالة. إن إعلاء مبدأ الدولة المدنية يضمن حل إشكالية التوزيع العادل للسلطة والثروة في إطار مؤسسات وتشريعات تسهر علي تحقيق مبدأي المواطنة والتلاحم الوطني اللذان يعتبران حجر الزاوية في بناء دولة متعددة الأعراق والأديان والمذاهب. كما تشكل الدولة المدنية حلا للأزمة الحالية المتمثلة في تعثر العملية السياسية الناشئة عن الاحتلال وتدمير الدولة والمجتمع، وما صاحبها من عنف وإرهاب. فالدولة المدنية هي ضمان للأمن والاستقرار، والسلم الأهلي، والحرية، وحقوق الإنسان، والرفاهية التي هي جميعها عوامل رادعة للصراعات الطائفية والإثنية.

من ناحية ثالثة، تضمن إقامة الدولة المدنية استقرار ووحدة العراق، بما يمنع من انهياره وتقسيمه، مما سينعكس على الأمن والاستقرار في الإقليم. إن أحدي مهمات الدولة المدنية هي تحصين البلد ضد التهديدات والتدخلات الخارجية، إذ إن هناك علاقة عكسية بين الدولة المدنية والصراعات الإثنية المنتجة للفوضى والعنف وانهيار القانون في الداخل، والتي تستدعي بدورها التدخلات الخارجية [٩]،وعلى هذا الاساس فإن مقاربة موضوع الهوية بشكل عام من منظور الانتروبولوجيا هو جوهري لأنه مبني على رؤية الأنا والآخر في المجتمع، ومبني أيضًا على فهم البنى المشكلة للهوية الفردية والجماعية. كما أن الانتروبولوجيا قادرة أيضًا على معالجة الاثنية وعملية الاندماج الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية، من منظور التطور، التشكل والدور والوظيفة.

سابعا : نتائج البحث ومقترحه

١- نتائج البحث:

١-اتضح من البحث إن التنوع الثقافي سمة المجتمع الحديث وهو عامل أساسي للتعايش السلمي حينما تلتقي المواهب والإبداعات ويكون هماك تنافس من اجل تطور المجتمع ، وبناء مجتمع متعايش ومتطور.

٢- الهويات الفرعية حالة طبيعة في المجتمع العراقي ، والعراقيون منذ زمن بعيد وهو يعيشون إلى جنب بعضهم البعض، ولم يكن هناك تحديات لهذا التعايش.

٣-في عصر العولمة طرح مفهوم الثقافة العالمية الواحدة ولكن عيبها أنها اذكت الاثنيات وحقوقها مما ولد تحديات حقيقية ما أدى إلى صراعات ونزاعات كثيرة في المجتمع العالمي ، ولكن أصالة الثقافة العراقية لم تشهد صراعا حقيقيا بين ثقافاته الفرعية إلا ما دخل منها في توظيف سياسي، ومع هذا فان العراقيين على اختلاف مكوناتهم لا يزالوا ينظرون إلى الهوية الجامعة بعين الاحترام على الرغم مما يوجد في المجتمع من تحديات.

٤- إن أهمية الهوية والانتماء هما عمليتان ديناميتان وان هذه الحدود متحركة قابلة للتغييرات التي قد تظهر أحيانا ، وقد تختفي في أحيان أخرى ، الأمر الذي يؤشر إلى إن

الهوية تملك القدرة على التحرك، ولكنها ستتحرك نحو الثقافة الجامعة وهي الهوية الوطنية لان مكرزيمات الثقافة العراقية واحدة، بفعل وحدة مصادرها الأصيلة.

٥- يشهد المجتمع العراقي اليوم حراكا مدنيا داعيا إلى بناء الدولة المدنية مطلبا شعبيا كي يسود القانون وتحقيق الوحدة الوطنية بشكل ناضج.

٢-مقترح البحث:

ضرورة إجراء دراسات استطلاعية وتحليلية في المجالات المختلفة، للكشف عن الموضوع وإمكانية الوصول إلى مرحلة الحصول على المعلومات والبيانات الكافية من الميدان، لفهم كثير من التحولات الثقافية في المجتمع العراقي وأراء الناس ووعيهم بمخاطر الانقسامات الطائفية التي حصلت بعد سنة ٢٠٠٣ ومدى قدرة المجتمع العراقي من استيعاب آثارها ، ليس من اجل وصف وتحليل الواقع الاجتماعي والظاهرة المتفاعلة فيه إنما من اجل معالجة آثار التغيرات الناتجة عنه.

المصادر والهوامش

١-هدى كريم مطلك، ثقافة المودة دراسة أنثروبولوجية مدينة الصدر أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٢، ص١٨.

٢-د. علي محمد المكاوي، الانثروبولوجيا وقضايا الإنسان المعاصر، مصر سابق، ص١٠٦.

٣-جون سكوت وجوردون مارشال، ترجمة أحمد زايد وآخرين موسوعة علم الاجتماع المجلد الأول، المركز القومي للترجمة، ط٢، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٦-٦٧.

٤- جون تومليسون :العولمة والثقافة ، ترجمة د.إيهاب عبد الرحيم محمد ، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ٣٥٤، ٢٠٠٨، ص ٣٦

٥-ثائر رحيم كاظم:العولمة والمواطنة والهوية، بحث منشور على مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد (١) المجلد (٨) ، ٢٠٠٩، ص٢٥٣، منشورة على شبكة الانترنيت *www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=13460*

٦-ثائر رحيم كاظم:العولمة والمواطنة والهوية، بحث منشور على مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد (١) المجلد (٨) ، ٢٠٠٩، ص٢٥٣، منشورة على شبكة الانترنيت www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=13460

٧-حميد فاضل حسن:الهوية العراقية وبناء الدولة،بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٥٣-١٥٤، على شبكة الانترنيت *www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25130*

٨-صلاح النصراوي: العراق والطريق إلى الدولة المدنية، صوت اليسار العراقي على شبكة الانترنيت www.saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/SalahNasrawy02.htm

٩- المصدر نفسه.

انظر أيضا:

١-د. محمد منير مرسي ود. محمد عزت ويوسف ميخائيل، الأصول الثقافية للتربية كتاب مترجم، عالم الكتب، القاهرة، بدون سنة طبع، ص١٤١-١٤٢.

٢-د. محمد عباس إبراهيم، الثقافات الفرعية، دار المعارف الجماعية، مصدر سابق، ص١٣٠.

[٣]د. خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٧٤-٢٧٥.

٤-محمد ابن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط١،بيروت، ١٩٩٩، ص١٦٠-١٦١.

٥-د. أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان – بيروت – ١٩٨٧ ، ص٣٤٤.

انظر أيضا (المصادر الأجنبية)

1- John Rex, Ethnic Minorities in the Modern nation State, Macmillan press Ltd, London,1996

2-Smith, Anthony D. (1998). Nationalism and modernism. A Critical Survey of Recent Theories of Nations and Nationalism. London – New York: Routledge.

3- United Nations Development Programme (UNDP) in Croatia : Human development Report Croatia 2006 (Unplugged: faces of Social Exclusion in Croatia)

Cultural diversity and the construction of the identity of the Iraqi university

Vision analytical for the Iraqi situation ""

Search terms

Cultural diversity - identification

Lec. Roaa luay abad allah

Faculty of political science

Mustansiriya university

Abstract

1- The point of the study is the dialectical relationship between cultural diversity and building cultural unit .

2- The point highlights the importance of the stage passed by the community at a time when there is a lot of cntrovevsy about the subject of cultural diversity and the possibility of building anation identity of university in which the interaction of all Iraqi cultures.

The subject of research on the analysis of phenomena an knowledge of the changes affecting them in the local and regional context and what constitutes the globalization today of the external vaviable is affecting the structure of traditional societies the research proved that the Iraqi personality has continuous the research methodology was based on the method of inductive research to analyze the Iraqi cultural reality.